الأمم المتحدة

A/69/861–S/2015/240

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٥٧ و ٥٩ من جدول الأعمال
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، بصفتي ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني – زوما، تحيل بها البيان الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصحراء الغربية في جلسته ٤٩٦ المعقودة في أديس أبابا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ مشفوعا بالتقرير ذي الصلة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٧ و ٥٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريديريك ميسيوا ماكاموري **شافا**
السفير
والممثل الدائم لجمهورية زمبابوي لدى الأمم المتحدة
وممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي

110515 110515 15-05496 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

أبعث إليكم هذه الرسالة لكي أوجه نظركم ونظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى البيان المتعلق بالحالة في الصحراء الغربية الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٤٦٩ المعقودة في أديس أبابا في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وأرفق طيه أيضا التقرير الذي قدمته إلى مجلس السلام والأمن تيسيرا لمداولاته في هذا الموضوع.

وقد عقدت تلك الجلسة في إطار متابعة القرارات التي اتخذها أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المعنية بالسياسات خلال السنتين الماضيتين بشأن الحالة في الصحراء الغربية. ولعلكم تذكرون أنني أحطتكم علما في رسالتي المؤرختين ١٠ نيسان/أبريل و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمستجدات المساعي التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وأود أن أعرب مجددا عن تقديري لردكم المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ ولتبادل الآراء الذي أجريته عقب ذلك معكم ومع مبعوثكم الشخصي للصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد وضع مجلس السلام والأمن نصب أعينه في اعتماده البيان المرفق ضرورة كفالة تعزيز وتنسيق العمل الدولي المضطلع به بشأن هذه المسألة، من أجل تيسير إيجاد حل مبكر للنزاع في الصحراء الغربية على أساس مبدأ الشرعية الدولية. فمنذ بداية هذا النزاع، قبل أربعة عقود، اتخذت عدة مبادرات سعيا إلى إيجاد حل متفاوض بشأنه، أولا في سياق مقترحات التسوية التي عرضتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في آب/أغسطس ١٩٨٨، ثم ضمن إطار قرارات مجلس الأمن المتتالية التي اتخذت انطلاقا من عام ٢٠٠٧ فصاعدا، على إثر تقديم كل من الطرفين، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، مقترحاته بشأن سبل إنهاء النزاع. وللأسف لم تفلح أي من هذه المبادرات في الخروج من المأزق الذي تشهده عملية السلام. وإنه لمما يبعث على بالغ القلق أن النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الطرفين للشروع في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، لم تلق آذانا صاغية. وذلك ما يشكل تحديا جليا لسلطة مجلس الأمن.

ونتيجة لذلك، لم يتسن لشعب هذا الإقليم ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، رغم أن الصحراء الغربية أدرجت منذ عام ١٩٦٣ في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينطبق عليها الإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠. ولم تنشأ عن هذا الجمود الطويل الأمد في عملية السلام حالة من التوتر في الإقليم فحسب، بل أثر تأثيرا سلبيا على مساعي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، في وقت يتسم فيه العمل الجماعي بأهمية جوهرية في مواجهة تهديدات أمنية مشتركة ومتنامية.

وفي هذا السياق، قرر الاتحاد الأفريقي تعزيز مساعيه الرامية إلى تجاوز المأزق الذي تشهده عملية السلام وتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. والاتحاد الأفريقي بعمله هذا لا يتصرف فقط ضمن إطار مسؤولياته المتعلقة بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بل يتصرف أيضا كضامن لخطة السلام التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٨٣ واتخذت أساسا لمقترحات التسوية التي أذنت في عام ١٩٨٨ بانطلاق عملية السلام في الصحراء الغربية المتعطلة حاليا.

وخلال الأشهر الماضية، وبموازاة المساعي التي بذلتها للتفاعل مع الطرفين، شرع مبعوثي الخاص للصحراء الغربية، رئيس موزامبيق السابق جواكيم شيسانو، في مشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وحكومة إسبانيا بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال سابقا، والأمانة العامة للأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم عن الشكر لاستقبالكم له خلال زيارته للأمانة العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وللاجتماعات المثمرة التي أجراها مع كل من نائب الأمين العام يان إلياسون ومبعوثكم الشخصي كريستوفر روس. وفضلا عن دعم هذه المشاورات لمساعي المبعوث الشخصي التي يؤيدها الاتحاد الأفريقي تماما، فقد سلطت الضوء على الإحباط المتزايد الناجم عن عدم إحراز التقدم وعلى الطابع العاجل لتجديد العمل الدولي بهذا الشأن، ولا سيما من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد وجدنا أيضا ما يشجعنا في الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك استعداد بعض أصحاب المصلحة الدوليين دعم أي فكرة مبتكرة قد نأتي بها للإسهام في الدفع قدما بالعملية.

وفي هذا الصدد، قرر مجلس السلام والأمن أن ينشئ فريقا دوليا للاتصال معنيا بالصحراء الغربية. وأعتزم الاضطلاع بمشاورات مع أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة، ولا سيما الأمم المتحدة، بشأن أفضل السبل لتفعيل عمل هذا الفريق. وإني أتطلع إلى الحصول على دعمكم في هذه العملية. وفضلا عن ذلك، قرر مجلس السلام والأمن إعادة تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية التي

أنشئت في تموز/يوليه ١٩٧٨، لكفالة العمل الأفريقي على مستوى رفيع وبشكل مطرد، ووافق أيضا في الوقت نفسه على استعراض الحالة بانتظام، على الأقل مرتين في السنة.

وأود أيضا أن أثير مسألتين أخريين تحظيان باهتمام خاص من الاتحاد الأفريقي. وتتعلق أولاهما بضرورة إسناد ولاية في مجال حقوق الإنسان إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقد طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة رصد مستقل ومحايد لحقوق الإنسان على نحو متواصل. وتتعلق المسألة الثانية بالاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية الطبيعية، وقد أوصى مجلس السلام والأمن بالنظر في استراتيجية لمقاطعة عالمية لمنتجات الشركات التي تشارك في الاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية الطبيعية، باعتبار ذلك وسيلة لكي يواصل المجتمع الدولي إيلاء اهتمام مطرد للحالة في الصحراء الغربية. وتظل أيضا الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريركم المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ذات أهمية خاصة.

ولن تدخر المفوضية خلال الأسابيع والأشهر القادمة أي جهود لكفالة المتابعة الفعلية لجميع جوانب البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن. وسيشمل ذلك تجديد الاتصالات مع كلا الطرفين ومع أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة. ونسعى بعملنا هذا إلى تقديم مساعدة فعالة إلى الأمم المتحدة في مساعيها الجارية من أجل تجاوز المأزق الذي تشهده عملية السلام وكفالة تنفيذ قراراتها المتخذة في الموضوع، لتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعيد تأكيد ما جاء في البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن، وأرحب بمساعيكم المطردة وبمساعي مبعوثكم الشخصي. وأعبر أيضا عن تقديري لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لما يبديه من اهتمام متواصل بالنزاع في الصحراء الغربية. ولا يخامرني الشك في قدرتنا على حل هذا النزاع من خلال مساعينا الجماعية والمتجددة، لوضع حد لمعاناة الشعب الصحراوي الطويلة الأمد ولتهيئة الظروف المواتية لإعادة إطلاق خطة التكامل لما فيه فائدة شعوب المنطقة وأفريقيا عامة، وأيضا لما فيه فائدة المجتمع الدولي ككل.

وأرجو ممتنة أن تحيلوا هذه الرسالة والبيان والتقرير المرفقين بها إلى رئيسة مجلس الأمن لكي تعمم بوصفها وثائق رسمية للمجلس، وإلى الجمعية العامة. ونقدر أيضا أيما تقدير مساعدتكم في كفالة إتاحة الفرصة للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، جواكيم شيسانو، لكي يخاطب مجلس الأمن خلال جلسته لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن الصحراء الغربية.

(توقيع) نكوسازانا **دلاميني - زوما**

الضميمة الأولى

بيان صادر عن الجلسة ٤٩٦ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٤٩٦ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ المقرر التالي بشأن الحالة في الصحراء الغربية:

إن المجلس،

١ - **يحيط علما** بتقرير رئيسة المفوضية بشأن الحالة في الصحراء الغربية [PSC/PR/2(CDXCVI)] وبالمعلومات المستكملة التي قدمها المبعوث الخاص لرئيسة المفوضية للصحراء الغربية، رئيس موزامبيق السابق جواكيم شيسانو. ويحيط المجلس علما أيضا بالبيانات التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية بصفتها عضوا أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وممثل الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

٢ - **يشير** إلى خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية بشأن النظر في النزاعات في أفريقيا وتسويتها التي عقدت في طرابلس، ليبيا، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ [SP/ASSEMBLY/PS/PLAN(I)]، وأعرب فيها عن تأييد الأمم المتحدة فيما تبذله من مساع ترمي إلى تجاوز المأزق الذي تشهده عملية السلام في الصحراء الغربية وتأييد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، دون شروط مسبقة وبنية حسنة، من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، في سياق ترتيبات متسقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ودعا، لهذا الغرض، إلى تكثيف الجهود من أجل إجراء استفتاء يمكن شعب هذا الإقليم من الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج مع المملكة المغربية؛

٣ - **يشير كذلك** إلى المقرر EX.CL/Dec.758 (XXII) الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وطلب فيه إلى المفوضية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، في امتثال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ويشير إلى المقرر EX.CL/Dec.773 (XXIII) الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة

من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ وكرر فيه تأكيد القرارات والإعلانات السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصحراء الغربية، وطلب إلى رئيسة المفوضية مواصلة مساعيها، بما في ذلك إجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين، ومواصلة التفاعل مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة؛

٤ - **يشير أيضا** إلى المقرر Assembly/AU/Dec.559(XXIV) الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وكرر فيه دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الطرفين لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبنية حسنة، وأعرب عن دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لمساعي المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، ورحب بالخطوات التي اتخذتها رئيسة المفوضية على سبيل متابعة مقرر المجلس التنفيذي ذي الصلة، وطلب إليها مواصلة مساعيها من أجل حشد الدعم اللازم للعملية التي تقودها الأمم المتحدة؛

٥ - **يرحب** بالمساعي المتواصلة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعي مبعوثه الشخصي في سبيل البحث عن حل في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المشاورات التي يضطلع بها المبعوث الشخصي في إطار نهجه الجديد المبين في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/258)؛

٦ - **يرحب كذلك** بالخطوات التي اتخذتها رئيسة المفوضية تنفيذا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات ودعما للمساعي التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك تعيين الرئيس السابق جواكيم شيسانو مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي واتخاذ مبادرة التفاعل مع طرفي النزاع. ويعرب المجلس عن ارتياحه للمشاورات التي أجراها المبعوث الخاص مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع إسبانيا بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال سابقا، ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويثني على التزامه في أداء ولايته؛

٧ - **يلاحظ ببالغ القلق** أنه بعد مرور أربعة عقود على نشوب النزاع في الصحراء الغربية وخمسين عاما على اتخاذ قرار إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، لم تفلح حتى الآن جميع المساعي الرامية إلى إيجاد حل في تحقيق النتائج المتوقعة، وأن الجمود السائد لا يؤدي فقط إلى زيادة حدة التوتر في الإقليم، بل يقوض أيضا مساعي الاندماج في منطقة المغرب العربي. وبناء على ذلك، يعرب المجلس عن الحاجة الملحة إلى تجديد المساعي الرامية إلى تجاوز المأزق الراهن. وفي هذا الصدد، فإن المجلس:

‘١’ **يدعو** إلى تعزيز وتنسيق العمل الدولي من أجل التعجيل بإجراء استفتاء لتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، امتثالا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ولقرارات الأمم المتحدة؛

‘٢’ **يحث** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ جميع القرارات اللازمة لكفالة إحراز التقدم في السعي إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، مع الاعتراف بدوره الحاسم ومسؤوليته الرئيسية فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ويشجع المجلس في هذا الصدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن ينظر جديا، في جلسته المرتقبة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن الصحراء الغربية، في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المذكور آنفا المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بإجراء استعراض شامل للإطار الذي وضعه لعملية التفاوض في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إذا لم يحدث أي تقدم قبل نيسان/أبريل ٢٠١٥، علما أن هذا الاستعراض ينبغي أن يستهدف تيسير التعجيل بإجراء استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره؛

‘٣’ **يجدد** تأييده لدعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، أي المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، دون شروط مسبقة وبنية حسنة، من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، في سياق ترتيبات متسقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛

‘٤’ **يناشد** المجتمع الدولي ككل أن يقدم دعمه الكامل للمساعي الرامية إلى تجاوز المأزق الراهن؛

٨ - **يشجع** رئيسة المفوضية على أن تقوم، بما في ذلك من خلال مبعوثها الخاص وأي إطار مناسب آخر، بمواصلة وتكثيف الجهود التي سبق أن بذلت على سبيل متابعة القرارات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات، وخاصة تجديد الاتصالات مع الطرفين والدول المجاورة وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة، بغية كفالة التنفيذ الفعال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ولقرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، مع مراعاة دور منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بصفة ضامن خطة السلام التي اعتمدت في القرار AHG/Res.104(XIX) المتخذ في الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/

يونيه ١٩٨٣، واتخذت أساسا لمقترحات التسوية لشهر آب/أغسطس ١٩٨٨ التي أذنت بانطلاق عملية السلام في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة أن الصحراء الغربية لا تزال مشكلة تعترض عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا، فإن المجلس:

'١' **يقرر** إعادة تفعيل لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية، المنشأة عملا بالقرار AHG/Res.92(XV) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم، السودان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨. ويقرر المجلس كذلك توسيع عضوية اللجنة المخصصة لتشمل عشرة من رؤساء الدول والحكومات، أي اثنان من كل منطقة من مناطق القارة الخمس. ويطلب المجلس إلى رئيسة المفوضية الاضطلاع على سبيل الاستعجال بالمشاورات اللازمة لوضع الصيغة النهائية لعضوية اللجنة المخصصة ولتفعيلها؛

'٢' **يطلب** إلى المفوضية أن تبذل المساعي لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من خلال القنوات الملائمة، لكي تتاح الفرصة للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية لمخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسته بشأن الصحراء الغربية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويطلب المجلس كذلك إلى الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن أن يعملوا، في إطار مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على دعم هذا الطلب وتيسيره؛

'٣' **يقرر** إنشاء فريق اتصال دولي معني بالصحراء الغربية من أجل إبقاء المسألة مدرجة في جدول الأعمال الدولي وحشد الدعم اللازم لإيجاد حل مبكر للنزاع، ويدعو رئيسة المفوضية إلى إجراء المشاورات اللازمة لهذه الغاية؛

'٤' **يقرر كذلك** أن يستعرض بانتظام الحالة في الصحراء الغربية، مرتين في السنة على الأقل، بناء على المستجدات والتوصيات التي تقدمها رئيسة المفوضية؛

٩ - **يتطلع** إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عند انتهاء ولايتها الحالية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفقا لما قرره مجلس الأمن في قراره ٢١٥٢ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويحث المجلس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإسناد ولاية في مجال حقوق الإنسان إلى البعثة، مع مراعاة ضرورة كفالة رصد مستقل ومحايد لحقوق الإنسان على نحو متواصل في كل من

الإقليم ومخيمات اللاجئين. ويطلب المجلس إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يتخذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد؛

١٠ - **يطلب** إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب أن توفد، في أقرب وقت ممكن، بعثة إلى الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف، لتقييم حالة حقوق الإنسان وتقديم التوصيات إلى المجلس، مع اتخاذ نتائج زيارتها إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ منطلقا لها. ويحث المجلس في هذا الصدد حكومة المملكة المغربية على أن تبدي تعاونا تاما مع اللجنة، ولا سيما بإتاحة وصولها إلى الإقليم؛

١١ - **يهيب** بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة معالجة مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للإقليم، مع مراعاة الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة للاعتراف، في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية للصحراء الغربية ”بالمبدأ القائل بأن مصالح سكان هذا الإقليم تأتي في المقام الأول، وفقا للمادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من الميثاق“. ويوصي المجلس في هذا الصدد بالنظر في استراتيجية لمقاطعة عالمية لمنتجات الشركات المشاركة في الاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية الطبيعية، باعتبار ذلك وسيلة لكي يواصل المجتمع الدولي إيلاء اهتمام مطرد بالحالة في الصحراء الغربية؛

١٢ - **يدعو** رئيسة المفوضية أن تحيل هذا البيان إلى الطرفين قصد الإعلام واتخاذ إجراء حسب الاقتضاء. ويدعو المجلس كذلك رئيسة المفوضية بأن تحيل هذا البيان إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأن تطلب تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تحيله كذلك إلى أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة؛

١٣ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة الثانية

تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تطور عملية السلام في الصحراء الغربية والمسائل الأخرى ذات الصلة

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها كل من مؤتمر الاتحاد الأفريقي ومجلسه التنفيذي، والتي طلبا فيها إلي مواصلة الجهود التي أبذلها سعيا إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية وتقديم معلومات مستكملة بانتظام عن تطور الحالة.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – يجدر التذكير بأنه على إثر الشواغل التي أعرب عنها خلال اجتماعات متتالية لأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات بشأن عدم إحراز التقدم في السعي إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، اتخذ المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ المقرر EX.CL/Dec.758(XXII) الذي طلب فيه إلى المفوضية ”اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، في امتثال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع“. وقد اتخذ هذا المقرر في ظل استمرار حالة الجمود في عملية السلام، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اتخذا كلاهما قرارات عديدة تدعو إلى ممارسة شعب الإقليم حقه في تقرير مصيره. وقد أدرجت الصحراء الغربية منذ عام ١٩٦٣ في قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د–١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وحتى الآن، لا تزال الصحراء الغربية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة المتألفة من ١٦ من الأقاليم التابعة التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير.

٣ – وقد تواصلت الجهود المبذولة سعيا إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، بشكل أو بآخر، منذ أن أهابت الأمم المتحدة في منتصف السبعينات من القرن العشرين بإسبانيا، بوصفها السلطة القائمة بإدارة الإقليم، تنظيم استفتاء لتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وعلى إثر ذلك، قام المغرب الذي كان يطالب بالإقليم باحتلاله على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة

العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، وأكدت فيها أنها لم تجد روابط قانونية بين الصحراء الغربية والبلدان المجاورة المعنية قد تؤثر من حيث طبيعتها في تطبيق القرار ١٥١٤ (د -١٥) ولا سيما مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والصادق عن إرادة شعب الإقليم. وكان ذلك إيذانا ببدء قوات جبهة البوليساريو الكفاح المسلح لمدة ١٦ سنة ضد الاحتلال المغربي للإقليم.

٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٨، قبل الطرفان مقترحات التسوية التي قدمتها إليهما الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على أساس خطة السلام التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣. وكان الهدف المتوخى يتمثل في تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ٦٩٠ (١٩٩١) بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتنظيم وإجراء استفتاء بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. ورغم أن عنصر وقف إطلاق النار المنصوص عليه في المقترحات التي وافق عليها الطرفان في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لا يزال قائما، لم يتحقق حتى الآن أي تقدم فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء المتوخى بشأن تقرير المصير.

٥ - وعلى إثر الصعوبات التي صودفت فيما بين نهاية عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٧ في تحديد وتسجيل المؤهلين للتصويت في استفتاء تقرير المصير، قام المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، جيمس أ. بيكر الثالث، بتيسير عقد مجموعة من المحادثات المباشرة بين الطرفين، مما أدى إلى توقيع اتفاقات هيوستن في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وانتهى تنفيذ مقترحات التسوية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، حينما قرر المغرب وقف أي مشاركة أخرى في عملية تحديد الهوية. ولم يفلح في كسر الجمود ما بذله لاحقا المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة من مساع، بما في ذلك خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره التي عرضت في أيار/مايو ٢٠٠٣ وأيدها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، باعتبارها الحل السياسي الأمثل. واقترحت الخطة، على وجه الخصوص، أن يوضع الإقليم تحت الولاية المغربية لفترة انتقالية أقصاها خمس سنوات ثم يُجرى استفتاء لتقرير المصير يتضمن الاقتراع على ثلاثة خيارات هي الاندماج مع المغرب، أو الحكم الذاتي تحت الولاية المغربية، أو الاستقلال. وبينما وافقت جبهة البوليساريو على الخطة، اعترض المغرب على إدراج خيار الاستقلال في الاستفتاء المتوخى.

٦ - وفي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على التوالي، قدم كل من جبهة البوليساريو والمغرب إلى الأمين العام للأمم المتحدة مقترحات بشأن سبل إنهاء النزاع. واقترحت جبهة البوليساريو إجراء استفتاء لتقرير المصير يتضمن الاقتراع على خيارات هي الاندماج أو الحكم الذاتي تحت الولاية المغربية أو الاستقلال، في حين عرض المغرب حل ''الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب وسلامته الإقليمية''. وأهاب مجلس الأمن في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بالطرفين أن يدخلا في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، باتساق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وطلب إلى الأمين العام أن يضع تلك المفاوضات تحت رعايته.

٧ - وعلى سبيل المتابعة، أطلق السفير بيتر فان والسوم في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بعد أن خلف السيد جيمس بيكر بصفته مبعوثا شخصيا، ما أصبح يعرف بعملية مانهاست، أخذا عن اسم المكان في نيويورك حيث كانت تعقد الاجتماعات بين الطرفين. وأجريت أربع دورات من المحادثات المباشرة فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨ دون إحراز تقدم، حيث أصر المغرب على أن الحكم الذاتي الذي عرضه هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تجرى في إطاره المفاوضات.

٨ - وفي هذا السياق، اقترح المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام، السفير كريستوفر روس الذي عين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، القيام أولا، بدلا من مواصلة المحادثات المباشرة وعقد الجولة الخامسة منها، بإجراء ''محادثات غير رسمية'' تستهدف بناء الثقة بين الطرفين لتيسير الحوار الثنائي في سبيل إجراء محادثات ذات طابع موضوعي أكبر تتناول المسائل الجوهرية المطروحة في المنازعة. ورحب مجلس الأمن بهذا النهج في قراره ١٨٧١ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعقد السفير روس ثلاث عشرة جولة من المحادثات غير الرسمية بين الطرفين دون إحراز تقدم. وفي تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، زار المبعوث الشخصي، للمرة الأولى، الإقليم للوقوف مباشرة على الحالة على أرض الواقع.

ثالثا - المستجدات الأخيرة في عملية السلام

٩ - بعد فشل المشاورات المضطلع بها في سياق صيغة المحادثات غير الرسمية بين الطرفين التي وافق عليها مجلس الأمن، قرر المبعوث الشخصي في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٣ الشروع في اتباع نهج جديد لتيسير المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى

''حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره''. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قرر المبعوث الشخصي ''بدء مرحلة من المشاورات الثنائية مع الطرفين والدول المجاورة لتبين ما إذا كان الطرفان مستعدين لإبداء المرونة في وضع عناصر حل توفيقي والطريقة التي يمكن أن تقدم الدول المجاورة بها المساعدة''.

١٠ - وفي هذا السياق، أجرى المبعوث الشخصي زيارة للمنطقة في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وزار، بالإضافة إلى الرباط وتندوف (الجزائر) والجزائر العاصمة ونواكشوط، الصحراء الغربية للمرة الثانية، حيث تواصل مع طائفة واسعة من المحاورين المحليين. وسعى خلال مشاوراته مع الطرفين إلى الحصول على موافقتهما على اقتراحه بإجراء محادثات ثنائية سرية معهما والاضطلاع بمساعي الدبلوماسية المكوكية حسب الاقتضاء. واغتنم الفرصة لحث الطرفين على ''الدخول في المناقشات المقبلة بنفس المستوى من المرونة والقدرة على الابتكار والإبداع قدر الإمكان والمضي قدما إلى ما هو أبعد من المقترحات الحالية من أجل التوصل إلى حل توفيقي أو وسط''. وأجرى المبعوث الشخصي زيارة أخرى إلى المنطقة في الفترة من ١٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، طلب فيها إلى الطرفين تعيين أفرقة عاملة تتعاون معه استنادا إلى التوجيهات المقدمة من مجلس الأمن، وهي أولا، جوهر الحل السياسي المقبول للطرفين، وثانيا، السبل التي يمكن لشعب الصحراء الغربية عن طريقها ممارسة حق تقرير المصير.

١١ - وأجرى المبعوث الشخصي زيارتين إلى المنطقة في عام ٢٠١٤: في الفترتين من ١٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ومن ٢٧ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ على التوالي. وخلال الزيارة الأولى، عقد المبعوث الشخصي اجتماعات مع الأفرقة العاملة التي أنشأها الطرفان بناء على طلبه، سعيا إلى بلورة فكرة أوضح بشأن المسائل المطروحة ومواقفها واستعدادها لإبداء المرونة. وفي الزيارة الثانية، التمس الحصول على الردود على الأسئلة التي طرحها على الطرفين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وينبغي الإشارة فضلا عن ذلك أنه أجرى خلال الزيارتين محادثات مع دولتي الجزائر وموريتانيا المجاورتين بشأن أفضل السبل التي يمكنهما الإسهام بها في السعي إلى إيجاد حل.

١٢ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أن ردود الطرفين بشأن النهج الجديد لمبعوثه الشخصي ''تظل ... في إطار بارامترات مقترحات كل منهما الرسمية'' وأضاف مع ذلك أن هناك ''بعض الأمل في أن يكون بمقدور الطرفين اعتماد نهج أكثر مرونة في المناقشات المقبلة''. وأوصى الأمين العام مجلس الأمن

للأمم المتحدة بإجراء عملية استعراض شامل للإطار الذي قدمه للعملية التفاوضية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إذا لم يحدث أي تقدم قبل نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٣ - ورحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات، وأهاب بهما مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار. وأهاب مجلس الأمن بالطرفين مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد. ونظر مجلس الأمن في مسألة الصحراء الغربية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأشار المبعوث الشخصي بعد ذلك إلى أن عملية التفاوض لم تراوح مكانها منذ أن نظر مجلس الأمن في المسألة في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٤ - وكان المبعوث الشخصي يعتزم، في إطار نهجه الجديد، إجراء محادثات ثنائية مع الطرفين ومع الدولتين المجاورتين، مرة في الشهر تقريبا، مع إمكانية عقد محادثات مباشرة لدى إحراز ما يكفي من التقدم. غير أنه لم يتمكن من المضي في العمل على النحو المقرر. فبينما كانت جبهة البوليساريو ودولتا الجزائر وموريتانيا المجاورتان مستعدة لاستقباله، لم يبد المغرب رغبته في ذلك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سحب المغرب اعتراضه، مما أتاح للمبعوث الشخصي، اعتبارا من ١١ شباط/فبراير، زيارة الرباط والتوجه بعد ذلك إلى بلدان أخرى في المنطقة. وعلى غرار ذلك، أتيح للسيدة كيم بولدوك، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة البعثة التي عينت حديثا، تولي وظيفتها في العيون في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، بعد أن تعذر عليها ذلك لعدة أشهر.

رابعا - متابعة القرارات ذات الصلة التي اتخذها أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات

١٥ - على النحو المشار إليه أعلاه، طلب المجلس التنفيذي إلى المفوضية في مقرره EX.CL/758(XXII) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، في امتثال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى سبيل المتابعة، وجهت رسالة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى وزيري خارجية المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية. وأعربت في الرسالتين عن

قلق الاتحاد الأفريقي لحالة الجمود التي يشهدها النزاع وطلبت إلى الطرفين موافاة المفوضية بآرائهما بشأن الحالة السائدة وآفاق تسويتها. وأعرب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في رسالة موجهة إلي في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ عن تقديره لمساعي الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التعجيل بإنهاء استعمار الصحراء الغربية. واعترض وزير خارجية المغرب، من جانبه، في رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، على أن يؤدي الاتحاد الأفريقي أي دور محدد، مؤكدا أن جميع الأطراف المعنية، ولا سيما في أفريقيا، ينبغي لها دعم وتشجيع المساعي التي يبذلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأمين العام. ثم وجهت رسالة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة تجديد المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي للتغلب على المأزق الحالي ولدعوة مبعوثه الشخصي لزيارة أديس أبابا لإجراء مشاورات مع المفوضية بشأن سبل المضي قدما. وأُطلع أعضاء مجلس الأمن على رسالتي على النحو المطلوب.

١٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ تقريري المرحلي الأول عن الحالة في الصحراء الغربية [EX.CL/788(XXIII)-Rev.1]. واتخذ المجلس التنفيذي من جانبه المقرر EX.CL/Dec.773(XXIII) الذي كرر فيه تأكيد القرارات والإعلانات السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصحراء الغربية، وطلب إلي مواصلة المساعي التي أبذلها، بما في ذلك إجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين، والتفاعل المستمر مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة.

١٧ - وفي إطار المتابعة، واصلت المفوضية مشاوراتها مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع الدولي، مشددة على واجب زيادة الالتزام الدولي من أجل تجاوز الجمود في عملية السلام. وعلى وجه التحديد، ناقشت المسألة في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على هامش الجمعية العامة، مع كل من الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وعلاوة على ذلك، وجهت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ رسالة إلى كل من الطرفين لإحالة المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي وإبلاغهما بأن الممثل الأقدم للاتحاد الأفريقي لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية سيتولى أعمال الاتصال معهما من أجل مواصلة تبادل الآراء بشأن هذه المسألة. ووجهت أيضا رسائل إلى وزيري خارجية الجزائر وموريتانيا والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) وإسبانيا، بوصفها السلطة القائمة بالإدارة سابقا في الصحراء الغربية، والأمين العام للأمم المتحدة، من أجل إطلاعهم على مستجدات مساعي

الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مقرر المجلس التنفيذي المتخذ في دورته العادية الثالثة والعشرين، وإبلاغهم باعتزامي إيفاد مبعوث إلى عواصمهم لتبادل الآراء معها بشأن الحالة.

١٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عينت رئيس موزامبيق السابق، جواكيم شيسانو، مبعوثي الخاص للصحراء الغربية. وطلبت إليه أن يجري مشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإسبانيا ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بشأن أفضل السبل التي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يدعم من خلالها المساعي الدولية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع على أساس الشرعية الدولية، وأن يحث على تجديد الالتزام الدولي تجاه حل النزاع في الصحراء الغربية.

١٩ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرى مبعوثي الخاص زيارات إلى لندن وباريس ومدريد وواشنطن ونيويورك، للتشاور مع المسؤولين في المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة. وفي الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام بزيارة موسكو لإجراء محادثات مع المسؤولين الروس. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، توجه إلى بيجين حيث أجرى مشاورات مع المسؤولين الصينيين المعنيين. وأجرى المبعوث الخاص محادثات مثمرة مع جميع محاوريه. وانبثقت عن هذه المحادثات العناصر التالية:

'١' الشعور بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في السعي إلى إيجاد حل للنزاع وضرورة تجديد الالتزام الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن، لتجاوز الجمود الراهن، على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة؛

'٢' دعم المساعي التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك النهج الجديد الذي شرع في اتباعه منذ آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٣؛

'٣' الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأفريقي في السعي إلى إيجاد حل، وتشجيع مشاركة القارة بنشاط أكبر في المساعي الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز الاتصالات مع الطرفين وغيرهما من أصحاب المصلحة. وأعرب بعض محاوري المبعوث الخاص عن استعدادهم لدعم أي فكرة مبتكرة قد يأتي بها الاتحاد الأفريقي للمساعدة في دفع العملية قدما، ضمن الإطار الذي حددته الأمم المتحدة؛

'٤' الاعتراف بالأهمية الحاسمة للتقرير الذي يتوقع أن يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ والذي سيستفاد من التوصيات الواردة فيه في مواصلة المساعي الدولية بشأن الصحراء الغربية؛

'٥' الشعور بالقلق إزاء المسائل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للإقليم.

٢٠ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، استقبلت وفدا عن حزب الأصالة والمعاصرة المغربي، بناء على طلب منه، بقيادة نائب رئيسه، السيد إلياس العمري، وهو أيضا نائب رئيس مجلس النواب في برلمان المملكة المغربية. وأتاح الاجتماع فرصة لمناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك منع ومكافحة الإرهاب، وتمكين المرأة، والتنمية الاجتماعية -الاقتصادية، وعلاقات المغرب مع الاتحاد الأفريقي، والحالة في الصحراء الغربية. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، شددت على ضرورة إيجاد حل دائم للنزاع يقبله الطرفان على أساس الشرعية الدولية، وأكدت من جديد أن الاتحاد الأفريقي مستعد وجاهز لمساعدة الطرفين في تجاوز الجمود الراهن، في سياق القرارات ذات الصلة الصادرة عن أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات. وأكدت للوفد أن الاتحاد الأفريقي يظل مستعدا للتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبقت الأجهزة المعنية بالسياسات الحالة في الصحراء الغربية قيد نظرها الفعلي. وفي المقرر Assembly/AU/Dec.536(XXIII) المتعلق بتقرير مجلس السلام والأمن عن أنشطته وعن حالة السلام والأمن في أفريقيا، أكد مؤتمر الاتحاد الأفريقي مجددا في دورته العادية الثالثة والعشرين المعقودة في مالابو، غينيا الاستوائية، في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ضرورة تجديد الجهود من أجل تيسير تسوية النزاع بسرعة، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة. ورحب المؤتمر أيضا بالمشاورات التي كان يجريها آنذاك مبعوثي الخاص مع أصحاب المصلحة الدوليين. وفي المقرر Assembly/AU/Dec.559(XXIV) المتعلق بتقرير مجلس السلام والأمن عن أنشطته وعن حالة السلام والأمن في أفريقيا، كرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموجهة للطرفين من أجل مواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبنية حسنة، وأعرب عن دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لمساعي المبعوث الشخصي للأمم المتحدة. ورحب المؤتمر أيضا بالخطوات التي اتخذها لمتابعة المقرر ذي الصلة الصادر عن المجلس التنفيذي، وطلب إلي مواصلة المساعي من أجل تعبئة الدعم اللازم للجهود التي تتولى الأمم المتحدة قيادتها.

٢٢ - وفضلا عن ذلك، وردا على ما تقرر من تنظيم لمنتدى كرانس مونتانا في مدينة الداخلة، أصدر مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين إعلانا عن هذه المسألة [Assembly/AU/Decl.7(XXIV)]. واعتبر المؤتمر في ذلك الإعلان، بعد أن أكد من جديد قرارات الاتحاد الأفريقي السابقة بشأن الصحراء الغربية وأعرب عن دعمه للمساعي التي أبذلها ولمساعي مبعوثي الخاص، بالتنسيق والتكامل مع المساعي التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، أن تنظيم أي مؤتمر دولي في الظروف الحالية في الصحراء الغربية يتناقض مع المساعي الرامية إلى تسوية النزاع؛ وحث منتدى كرانس مونتانا وجميع الجهات المنظمة الأخرى على إلغاء الاجتماع؛ وأهاب بالدول الأعضاء والمجتمع المدني الأفريقي عدم المشاركة في المنتدى. وتجدر بالإشارة أيضا أنه، في أعقاب تقارير أفادت بأن الأمم المتحدة شاركت في المنتدى الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥، نفت الأمانة العامة تلك التقارير وأكدت أن الأمين العام لم يفوض أي شخص لتمثيله أو تمثيل الأمم المتحدة. وأكدت الأمانة العامة كذلك أنه لئن كانت وثائق المنتدى تصف الداخلة باعتبارها مدينة تقع في المغرب، فإن الوضع النهائي للصحراء الغربية يخضع لعملية تفاوضية تجرى برعاية الأمين العام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

خامسا - ولاية وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

٢٣ - على النحو المبين أعلاه، أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب القرار ٦٩٠ (١٩٩١) في أعقاب قبول الطرفين خطة التسوية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وإقرارها لاحقا من قبل مجلس الأمن. وقامت البعثة، في إطار ولايتها المتمثلة في تنفيذ أحكام خطة التسوية، بعملية تحديد هوية الناخبين الصحراويين المؤهلين للمشاركة في استفتاء تقرير المصير المقرر. ونظراً للجمود الناجم عن المشاكل التي اعترضت عملية الطعون، باتت المهمة الرئيسية للبعثة في الميدان ترتبط الآن بمراقبة ورصد اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين. وتوافَر للبعثة، حتى آذار/مارس ٢٠١٥، عنصر عسكري قوامه ٢٢٠ فرداً، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٢٤٦ فرداً. وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٥٢ (٢٠١٤)، تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأعاد مجدداً تأكيد ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، ودعا الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات وإبداء التعاون التام مع عمليات البعثة.

٢٤ - وفي الميدان، تعمل البعثة عن كثب مع مكتب الاتحاد الأفريقي في الصحراء الغربية الذي أنشئ عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٩٠ (١٩٩١). وإبان اشتغال البعثة في تحديد هوية الناخبين المحتملين للمشاركة في الاستفتاء المرتقب، كان مراقبون من منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي يشاركون في تلك العملية. ومنذ ذلك الحين، يواصل المكتب الذي يرأسه أحد كبار الممثلين هو السفير بيلما تاديسيه من إثيوبيا ويتخذ مقراً له في مرافق البعثة، إجراء مشاورات مع الطرفين وأصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٢٥ - على مدى السنوات القليلة الماضية، ما فتئت جبهة البوليساريو والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وعدد من الجهات الدولية النشطة في مجال حقوق الإنسان تدعو الأمم المتحدة إلى تمكين البعثة من ولاية في مجال رصد حقوق الإنسان. وحث الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، على مزيد من المشاركة الدولية وشدد، بالنظر إلى التقارير المتواصلة حول انتهاكات حقوق الإنسان، على أن الحاجة إلى رصد مستقل وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية والمخيمات أصبحت أكثر إلحاحاً. ورغم أن قرار مجلس الأمن ٢٠٩٩ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل عام ٢٠١٣ لم يمكن البعثة من هذه الولاية، إلا أنه أكد في ديباجته على أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف وشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما في هذا الصدد.

٢٦ - وإذ رحب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بالخطوات التي اتخذها الطرفان، ذكر أن الهدف النهائي يظل ”هو تحقيق رصد مستمر ومستقل ومحايد لحقوق الإنسان، يغطي كلا من الإقليم والمخيمات“. وفي ديباجة القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤)، أكد مجلس الأمن مرة أخرى أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان، وشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، وشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما من أجل زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، واعترف بالخطوات والمبادرات التي اتخذها المغرب في هذا الصدد ورحب بها.

سابعا – استغلال موارد الصحراء الغربية الطبيعية

٢٧ – ما فتئت مسألة استغلال المغرب لموارد الصحراء الغربية الطبيعية تشكل موضوع شكاوى متواصلة من جانب جبهة البوليساريو، مما يؤكد أن الصحراء الغربية، باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، ينبغي حماية مواردها الطبيعية لما فيه فائدة شعبها، وأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يكفل عدم استغلالها من قبل المغرب. ودعت الجبهة، في هذا الصدد، المغرب وجميع الكيانات الأجنبية الأخرى إلى وقف الاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية والامتناع عن إبرام أي اتفاقات تنتهك سيادة الشعب الصحراوي الدائمة على موارده الطبيعية. وأكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أن الوقت مناسب، في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية للصحراء الغربية لدعوة جميع الأطراف الفاعلة ”للاعتراف بالمبدأ القائل بأن مصالح سكان هذا الإقليم تأتي في المقام الأول“، وفقا للمادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من الميثاق.

ثامنا – ملاحظات

٢٨ – إنه لمن دواعي القلق البالغ أنه، بعد مرور أربعة عقود على نشوب النزاع في الصحراء الغربية، لم تفلح حتى الآن جميع المساعي الرامية إلى إيجاد حل في تحقيق النتائج المتوقعة. ونتيجة لذلك، لم يتسن لشعب الإقليم ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، رغم أن الصحراء الغربية أدرجت في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٦٣.

٢٩ – وفي هذا السياق، لا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة تجديد المساعي الدولية من أجل تجاوز المأزق الحالي وتيسير إيجاد حل مبكر للنزاع. وعلى نحو ما أشار إليه مجلس الأمن مرارا وعن صواب في قراراته ذات الصلة فإن ”التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل“.

٣٠ – وأكرر الإعراب عن دعم الاتحاد الأفريقي لمساعي المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السفير كريستوفر روس. فهو يبدي الالتزام والتصميم في أداء ولايته. وأود، مرة أخرى، أن أكرر دعوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين دون شروط مسبقة وبنية حسنة، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأناشد المجتمع الدولي ككل أن يقدم دعمه الكامل للجهود الرامية إلى تجاوز المأزق الحالي.

٣١ - وأثني على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإبقائه المسألة قيد النظر. وأشجع مجلس الأمن على اتخاذ جميع القرارات اللازمة لكفالة إحراز التقدم في السعي إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، مع الاعتراف بدوره الحاسم ومسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، قد يرغب مجلس الأمن أن ينظر بجدية، في جلسته المرتقب عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بشأن الصحراء الغربية، في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه أعلاه المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بإجراء استعراض شامل للإطار الذي قدمه للعملية التفاوضية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إذا لم يحدث أي تقدم قبل نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣٢ - ومن جانبي، سأعمل، وفقا للقرارات ذات الصلة لأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات، على مواصلة وتكثيف الجهود التي سبق أن بادرت بها المفوضية من أجل تعزيز مشاركة دولية تتناسب مع جدية المسألة قيد النظر. وتراعي المفوضية في الاضطلاع بذلك ضرورة تعبئة كل الدعم اللازم للمساعي التي تقودها الأمم المتحدة لكسر الجمود الراهن وتسوية النزاع الحالي الذي دام فترة طويلة جدا. وفي هذا الصدد، أعتزم القيام، بما في ذلك من خلال مبعوثي الخاص والترتيبات المناسبة الأخرى، بتكثيف التفاعل مع طرفي النزاع والدول المجاورة والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين ذوي الصلة. ومن شأن تسوية هذا النزاع أن تعود بفوائد هائلة على القارة الأفريقية التي اتخذت مبادرة عملية الوساطة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

٣٣ - وإذ تنتهي الولاية الحالية للبعثة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أتطلع إلى تجديد مجلس الأمن لها من أجل إتاحة الحيز اللازم لاستمرار المساعي السياسية. وإني أتوقع أن يغتنم مجلس الأمن الفرصة لإسناد ولاية في مجال حقوق الإنسان إلى البعثة، بغية كفالة رصد مستمر ومستقل ومحايد لحقوق الإنسان في كل من الإقليم ومخيمات اللاجئين، على نحو ما أبرزه الأمين العام للأمم المتحدة. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة معالجة مسألة استغلال موارد الإقليم الطبيعية، مع وضع الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في الاعتبار.

٣٤ - وأود أن أشيد بمبعوثي الخاص، الرئيس السابق جواكيم شيسانو، لقبوله المهمة التي عهدت بها إليه ولما يبديه من التزام. وأعرب أيضا عن امتناني لممثلي الأقدم لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، السفير ييلما تاديسيه، لما يبذله من جهود متواصلة. وأعرب عن تقديري للدعم الذي تواصل البعثة تقديمه لمكتب الاتحاد الأفريقي في العيون والذي يعتبر شهادة أخرى على الشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين.